

الجملي يعلن حكومة كفاءات بعيدا عن المحاصصة الحزبية

رئيس الحكومة المكلف يؤجل الإعلان عن قائمة الوزراء إلى جلسة البرلمان اليوم

قدم رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي، الأربعاء، حكومته إلى رئيس الجمهورية قبل عرضها على البرلمان للمصادقة عليها، معلنا أنها حكومة كفاءات بعيدا عن المحاصصة الحزبية. وفيما لم يعرض قائمة فريقه الحكومي، أشار الجملي إلى وجود وزراء من حكومات سابقة.

الجمعي قاسمي

المشاروات "جاهزة". ولم يعلن رئيس الحكومة المكلف أسماء الوزراء وأرجا تقديم القائمة الإسمية للصحافة إلى يوم الخميس، لكنه أشار إلى تواجد كفاءات تونسية في الحكومة من خارج الوطن. وبشأن موقف حركة النهضة من المشاورات الحكومية، قال إن قيادة حركة النهضة تدعم التشكيل الحكومي الجديد، رغم أنه أكد وجود خلافات داخل النهضة بشأن حكومته، موضحا أن حكومة الكفاءات المستقلة ليست ضد الأحزاب، وأن الهدف الوحيد هو خدمة البلاد بعيدا عن التجاذبات السياسية.

وأضاف "هناك إدراك داخل الأحزاب أن مصلحة تونس هي في التمشي الذي يقوم على حكومة الكفاءات"، مشددا على أن تونس فوق مصالح الأحزاب.

وأشار الجملي إلى أن تجميع الوزارات لا يخدم تونس في الوقت الحالي، وسيستعمل العمل الحكومي في وقت تحتاج فيه البلاد إلى تركيز الجهود لتطوير الوضع الاقتصادي. ولم يستبعد أن يعود إلى الفكرة في مرحلة لاحقة.

ويخصص البرنامج الحكومي على وجه الخصوص للنهضة أم لغبرها، بين الجملي بالقول "انطلقنا من برنامج النهضة كحزب أغلبي، وتم تطويره عن طريق الخبراء، وسيكون برنامج الحكومة وليس حكومة النهضة أو حزب قلب تونس اللذين سيدعمان الحكومة".

وعن أولويات الحكومة، ذكر مقاومة الفقر ومكافحة الفساد، فضلا عن الجانب الأمني الذي هو أولوية دائمة.

وبشأن ما راجع عن موضوع الاستغناء عن تم اقتراحهم للوزارة، قال "نعم، اجتهدت في التحري بشأن قائمة الوزراء، وهناك من تم التخلي عنه بعد التثبت من سجله"، دون ذكر مقابيس التحري.

وأكد أنه بالإضافة إلى الملفات التي تم بمقتضاها اختيار المرشحين، فإن الوزراء تم اختيارهم بعد لقاءات مباشرة

● تونس - أعلن رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي في تونس، مساء الأربعاء، عن عرض حكومته على رئيس الجمهورية قبل عرضها على البرلمان للمصادقة عليها.

وقدم الجملي مرشح حزب حركة النهضة الإسلامية الفائز في الانتخابات التشريعية، إثر لقائه الرئيس قيس سعيد في القصر الرئاسي حكومة تكنوقراط خالصة من الوزراء المتحزبين بعد فشل مفاوضات مع الأحزاب السياسية. ووفق بيان الرئاسة، سيتولى سعيد توجيه رسالة إلى رئيس مجلس نواب الشعب راشد الغنوشي، لتحديد موعد جلسة عامة لمنح الثقة للحكومة الجديدة.

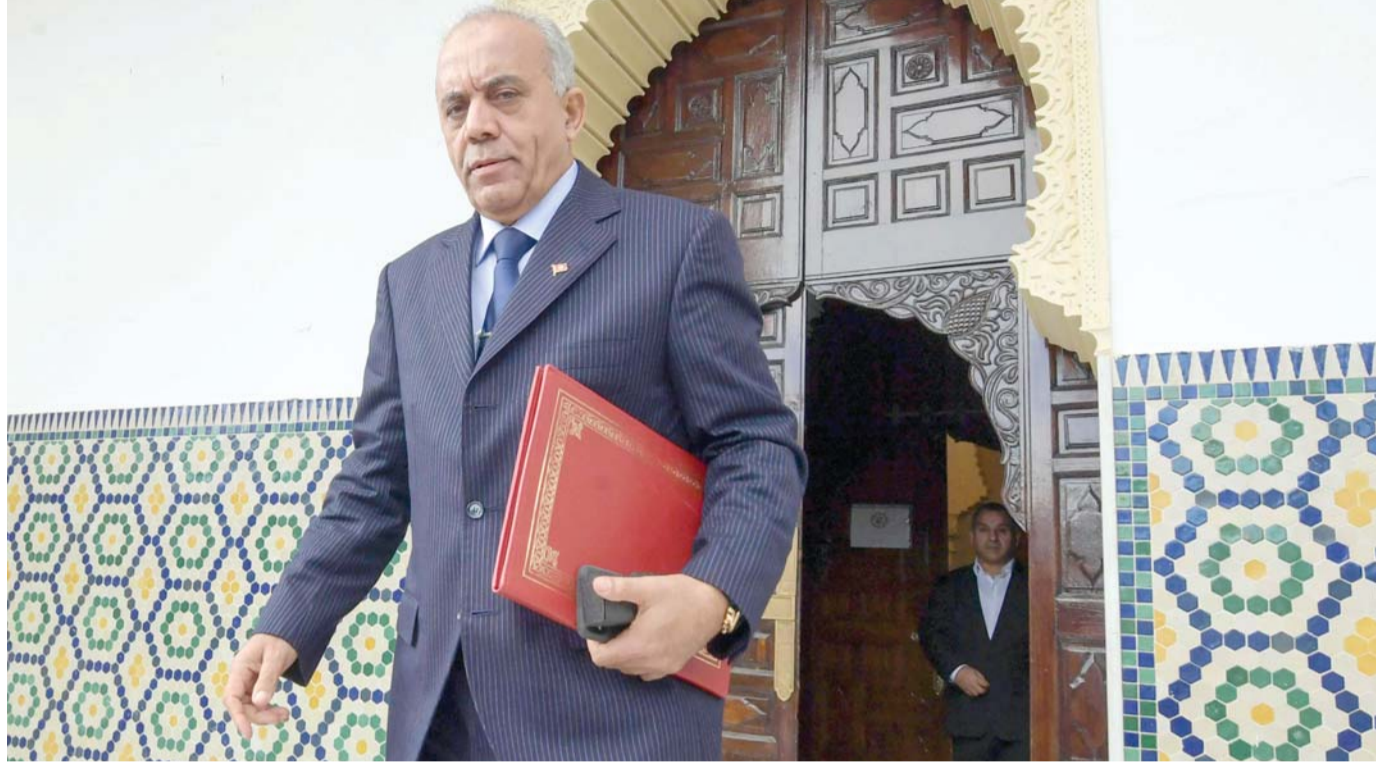
وسبق أن أعلن الجملي في كلمة مقتضبة هنا فيها الشعب التونسي بالعام الجديد على صفحته على فيسبوك، أنه أنهن تحديد أعضاء فريقه الحكومي، لتصبح بذلك حكومته جاهزة لعرضها على الرئيس قيس سعيد، لكنه تعذر عليه ذلك نظرا لتواصل نشاط رئيس الجمهورية خارج مقر الرئاسة إلى ساعة متأخرة.

سمير ديلو

لا يوجد إجماع بين قيادات النهضة على حكومة الكفاءات



وأعلن الجملي الذي واجه منذ تكليفه رسميا في 19 نوفمبر الماضي بتشكيل الحكومة التونسية الجديدة، الكثير من العراقيل التي دفعته إلى تأجيل الإعلان عن فريقه الحكومي في أربع مناسبات، في ندوة صحافية عن ولادة حكومة كفاءات، متسيرا إلى أن الحكومة التي توصل إلى تشكيلها بعد مسار شائك ومُعد من



حكومة الجملي ترى النور

ويجد هذا الموقف الذي يعكس حدة الانقسامات التي باتت تعصف بحركة النهضة الإسلامية، صدى له في تصريحات عدد من القيادات التاريخية لهذه الحركة المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، منهم المحامي سمير ديلو، الذي أقر في تصريحات له بأنه لا يوجد إجماع بين قيادات النهضة على "حكومة الكفاءات" التي يعترض الجملي الإعلان عنها.

ولا يتوقف هذا الإقرار عند هذا الحد، وإنما تجاوزه إلى ما هو أبعد، حيث اعتبر عجمي الوريمي المُقرب من راشد الغنوشي، أن "خيار الذهاب نحو حكومة كفاءات أفرغ الانتخابات من مضمونها"، ما يعني أن الحكومة الجديدة ستواجه رفضا من الحزب الأغلبي، وستعمق الأزمة السياسية.

المشتركة للمفاوضات التي تتكون من أعضاء من مجلس الشورى والمكتب التنفيذي، من تبديد الضباب الذي تراكم على تخوم موقفها الرسمي من حكومة "الكفاءات المستقلة"، التي يبدو أن ولايتها ستشقق صفوف كتلتها النيابية.

ووسط هذا المشهد الضبابي، لم يتردد ناجي الجمل، النائب البرلماني عن حركة النهضة، في الإعلان عن دعمه لفكرة "حكومة الرئيس" التي يخشاها راشد الغنوشي، حيث كتب في تدوينة له قائلا "أصبحت مقتنعا بأن حكومة سياسية بامتياز يختار رئيسها رئيس الجمهورية بالتشاور مع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، ويشترك فيها من أراد هي أقدر على رفع التحديات الكبيرة، لأنها مستنودة من الرئيس ومن حزام سياسي واسع".

على الحكومة الجديدة مثل حزب حركة النهضة وحزب قلب تونس، مقابل أن يتم دعمها في البرلمان، وهو ما قد يجعل تمرير الحكومة في البرلمان أمرا صعبا. وكانت الخلافات دبت داخل حركة النهضة الإسلامية منذ إعلان الجملي تمسكه بتشكيل حكومة كفاءات مستقلة عن الأحزاب، حيث تخشى بعض قيادات النهضة من تراجع نفوذ الحركة في الحكومة الجديدة.

وتتسع دائرة هذه الخشية على وقع المواقف السياسية المتباينة، والتصريحات المتضاربة الصادرة عن مسؤولي حركة النهضة الإسلامية. ولم تتمكن حركة النهضة الإسلامية التي تتالت اجتماعات هيكلها القيادية، خلال اليومين الماضيين، منها مكتبها السياسي، ومكتبها التنفيذي، ولجنتها

لمعرفة قدرتهم على التسيير ومدى وفور كاريزما لديهم.

وبين الجملي أن حضور المرأة في الحكومة الجديدة يسجل هذه المرة بنسبة أربعين بالمئة، لافتا إلى أن أصغر وزير في حكومته يبلغ 31 عاما.

وعلى الرغم من ضغوط الأحزاب، نجح الجملي في تجاوز الإشتراطات المُعددة والمُتنوعة التي سعت بعض الأحزاب إلى تكبيدها، والعراقيل العديدة التي تآثرت في طريقه لتشكيل حكومة كفاءات مستقلة تكون بعيدة عن الأحزاب، وخاصة منها تلك التي تريد حكومة تعكس تشكيلاتها نتائج الانتخابات من خلال إشراك القوى السياسية الوازنة برلمانيا.

ويتوقع مراقبون أن تثير كلمة الجملي ردود فعل سلبية خاصة من الأحزاب التي كانت تراهن على أنها ستسيطر

الجزائر تسترضي القبائل بالإفراج عن يسعد ربراب

صابر بلدي

تشريعات حركة رؤوس الأموال، بسبب ما وصف بـ"تضخيم الفواتير واستعمال التزوير والمزور في محركات رسمية"، عندما قام باستيراد معدات وتجهيزات ضخمة بغية إنجاز مصنع لإنتاج مياه عالية النقاوة تدخل في الصناعات الغذائية والصيدلانية والبيتروكيماوية.

وهي التهمة التي نفتها إدارة المجمع في بيان أصدرته بحر هذا الأسبوع، وشددت فيه على "براءة المجمع ومالكه من التهم الموجهة إليه"، وأكدت أن المعاملة تمت وفق التشريعات النافذة، وبأموال المجمع وليس بقروض بنكية، كما اتهمت "عصابة في النظام السابق بترتيب مؤامرة لتخطيم المجمع"، في إشارة إلى اللوبي المالي العالمي للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وكانت توقعات سابقة قد ذهبت إلى انتظار الإفراج القريب عن يسعد ربراب، بعد التلميحات التي تلقاها إدارة المجمع من طرف جهات حكومية لرفع الضغط عليها، ومساعدته على تنفيذ مشروعه الاستثماري، مما أفضى إلى اعتراف غير معلن من طرف السلطة بتجاوزات تكون قد ارتكبت في حق الرجل، وطرح إمكانية توظيف الحسابات السياسية في عملية التوقيف التي تعرض لها. وذهب مراقبون في الجزائر إلى أن نهاية

سيناريو رجل الأعمال المذكور على هذا النحو، لا يمكن قراءتها بمعزل عن ترتيبات سياسية في هرم السلطة تكون قد اتخذت بين الطرفين، من أجل إنهاء حالة الاستقطاب الشديدة بين السلطة والمعارضة، سواء كانت في الشارع أو عبر اللوبيات النافذة.

لا يزال الشارع القبائلي يمثل العصب الرئيسي في الحركة الشعبية المنتفض ضد السلطة وشهد تعبئة قوية خلال الأشهر الأخيرة

ويطرح الإفراج عن الرجل المنحدر من منطقة القبائل إمكانية لعب السلطة على ورقة جديدة لطماننة الشارع القبائلي المنتفض ضدها، عبر إطلاق سراح الرجل المعروف بنفوذ في المنطقة، وحتى تأثيره ولو جزئيا في الشارع المحلي، حيث استطاع تجنيد موالين له ظهروا في المسيرات الشعبية وفي حملة التعبئة لـ"الدفاع عن مجمع سيفيتال"، خاصة وأنه يشغل عدة الألف من اليد العاملة في مصانعه واستثماراته.

كما يعتبر قرية من أحد أبرز أجنحة النظام السياسي السابق ورقة مهمة تكون قد توصلت إليها السلطة الحالية مع جناح مدير جهاز الاستخبارات السابق الجنرال المحسوس بتهمة التآمر على الجيش ومؤسسات الدولة محمد مدين (توفيق)، وهو مؤهل لأداء مهمة التقريب بين الطرفين المتحالفين ضد جناح الرئاسة سابقا، بقيادة سعيد بوتفليقة، المتهم هو الآخر بنفس التهم والمحكوم عليه بخمسة عشر عاما سجنا نافذا.

ولا يزال الشارع القبائلي يمثل العصب الرئيسي في الحركة الشعبية المنتفض ضد السلطة منذ شهر فبراير الماضي ويعرف تعبئة قوية خلال الأشهر الأخيرة بسبب حملة التشويه



صفقات سياسية لإخماد غضب الشارع

الضغط الإسباني لن يثني المغرب عن ترسيم حدوده البحرية

محمد مامون العلو

التي بدأت تولي المكانة التي تستحق لأسطولها البحري وتطوير قدراته من عتاد وبنيات تحتية، كما أنه لا يمكن تمرير هذه الصيغة الضخمة إلا بموافقة العاهل المغربي الملك محمد السادس القائد الأعلى للقوات الملكية المسلحة. ويرى مراقبون أن الموقف الإسباني سياسي بالدرجة الأولى لتصرف الغضب من قرار المغرب ترسيم حدوده البحرية، مضيفين أن الصفقات الإستراتيجية في المجال التسليحي تتم في نسبتهما الكبرى مع الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما يقض مضجع جيران المملكة شرقا وغربا.

وحسب الباحث في الشؤون العسكرية والإستراتيجية عبد الحميد حارفي، فإن حصول المغرب على قدرات قتالية بـ48 طائرة من طراز إف 16 يعزز مكانته كقوة إقليمية وقارية، ويمنحه القدرة على لعب دور محوري في تعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة.

وتشرت القوات الجوية الإسبانية فيديو قصيرا يظهر مقاتلات من نوع f 18، تابعة لها، فوق جزر الكناري، كنوع من الردع وهو ما تمت قراءته على أنه ضغط إضافي إسباني على المسؤولين المغربية، لكنه لن يثني المغرب عن ترسيم حدوده البحرية كقرار سيادي لا رجعة فيه بالنسبة للمملكة.

ويعتقد خبراء في الأمن والسياسات أن العلاقات المغربية الإسبانية لن تتأثر في هذه الفترة بقرار المغرب حيث أن هناك قنوات دبلوماسية تعمل على إيجاد التوافق على صيغة لترسيم الحدود كما تشير إلى ذلك اتفاقية الأمم المتحدة، مرجعين ذلك إلى أن القضايا الأمنية والإستراتيجية الكبرى بين البلدين تتطلب تنسيقا وتعاوننا كبيرا من قبيل الهجرة والإرهاب والتجارة.

● الرباط - يمضي المغرب في قراره القاضي بالمصادقة نهائيا على مشروع قانونين يرسم بموجبهما حدوده البحرية لتمتد إلى سواحل إقليم الصحراء المغربية، على الرغم من الرفض الإسباني ومساعي مدريد لإثباته عن بسط سيادته البحرية، بممارسة ضغوط على صفة عسكرية ثنائية مرتقبة.

وأكدت الحكومة المغربية أن توجهه الرباط بما فيها الأقاليم على السواحل الجنوبية "قرار سيادي خاص"، وأوضح الناطق الرسمي باسم الحكومة الحسن عيابة أن "المملكة المغربية لها كامل الحق في أن تقوم بترسيم حدودها الجغرافية". لافتا أن "العملية تتم في صيغة قانونية وسيادية لا علاقة لها بأي مواقف أخرى".

وتساءل مراقبون عن دواعي تأخير المصادقة على القانونين في البرلمان وإذا كانت أطراف خارجية تضغط على المغرب لإثباته عن هذا القرار في إشارة إلى موقف مدريد.

ويرفض الحزب الاشتراكي الحاكم في إسبانيا الخطوة المغربية المرتقبة، إلا أن مصدرا دبلوماسيا أكد لـ"العرب" أن "هذا التأخير لم يكن تحت أي ضغط إسباني من أي نوع". وحسب ما ذكرت صحف إسبانية محلية، سررت سلطات مدريد نيتها بوقف مفاوضات عقد صفقة شراء سفن عسكرية، بما يزيد عن 200 مليون يورو، وتتعلق بسفینتين عسكريتين، مماثلتين لسفن مراقبة السواحل الأربعة، التي كانت إسبانيا قد أبرمت صفقة بيعها لغنزويلا قبل عشر سنوات. ويعكس الموقف الإسباني توجسا من تطور القوة العسكرية البحرية المغربية